|  |
| --- |
|  المؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية 28- 30(تموز) يوليو 2015  |
|  إدارة السيولة بالمصارف الإسلامية  |
| مشاركة بعنوان : |
| إدارة السيولة بالمصارف الإسلامية , الأسس والنظريات**مقدمة من :**أ - **أحمد سعد الرباطي****مدير مصرف التجارة والتنمية****ورئيس قسم المحاسبة,كلية الاقتصاد, جامعة عمرالمختار** **(ليبيا)****أ - صابرين المبروك الحداد****رئيس قسم التمويل والمصارف , كلية الاقتصاد ,جامعة عمر المختار**  **(ليبيا)** |
|  |
|  |

 **ملخص الراسة**

تهدف هذه الدراسة الي التعرف على مفهوم السيولة في المصارف الإسلامية ومفهوم إدارة السيولة ونظرياتها واستراتيجياتها كما عرضت الدراسة أهم مصادر السيولة بالمصارف الإسلامية وأدواتها وكذلك التحديات التي تواجهه إدارة السيولة في المصارف الإسلامية, بفعالية, وقد أستخدم في هدة الدراسة الوصفي لملائمته لطبيعة الدراسة ولتحقيق أهدافها وتوصل الباحثان الى مجموعة من النتائج أهمها, ان إدارة السيولة بالمصارف تعني ملاءمة المصرف بين تحصيل السيولة في اقل مدة وأقل تكلفة, كذلك قدرة المصرف على مواجهة المخاطر بين فائض السيولة والعجز فيها, وتوصلت الدراسة أيضا ان المصارف الإسلامية تواجهه تحديات ومشاكل عديدة في إدارتها لسيولتها وكذلك وجود نقص في أدوات السيولة التي تتلاءم مع الشريعة .

الكلمات المفتاحية: إدارة السيولة في المصارف الإسلامية, أدوات السيولة في المصارف الإسلامية ,مؤشرات السيولة في المصارف الإسلامية, مصادر السيولة للمصارف الإسلامية

**---------------------------------------------------------**

**A summary of the study**

This study aims to identify the concept of liqu**idity in Islamic banks and the** concept of liquidity management theories and strategies as the study offered the most liquidity of Islamic banks and tools sources, as well as the challenges it faces liquidity management in Islamic banks, effectively, it has been used in Dell descriptive study of the suitability of the nature of the study and to achieve their goals and reach researchers to the set of results the most important, that the liquidity management of banks means appropriateness bank between the collection of liquidity in less duration and less expensive, as well as the bank's ability to cope with risk between excess liquidity and deficit, the study found also that Islamic banks face many challenges and problems in the management of liquidity as well as a lack Liquidity in the tools that fit with Shariah

Key words: liquidity management in Islamic banks , liquidity tools in Islamic banks , liquidity indicators in Islamic banks , Islamic sources of liquidity for banks

**مقدمة.Introduction**

تعتبر السيولة من أبرز التحديات التي تواجهه المصارف في مزاولتها إدارة السيولة النقدية بكفاءة عالية وتحقيق التوازن بين مطلب تحقيق الأرباح من جهة والوفاء بالالتزامات من جهة أخرى. ومن أجل ذلك تلجا المصارف الى استخدام العديد من الاستراتيجيات والسياسات والأدوات التي تساعدها في تحقيق المرونة فيها

 فإن موضوع السيولة لا يمثل مشكلة بالنسبة للبنوك التقليدية، وذلك في حالتي الفائض والنقص، حيث تستطيع أن تواجه كلًا من الحالتين بالوسائل المختلفة والعديدة، والتي لا تستطيع المصارف الإسلامية استخدامها.

ومن المعلوم أن المصارف الإسلامية تعاني من فائض السيولة مما يؤثر على ما تحققه من أرباح.

وفيما يتعلق بإدارة السيولة فتنشأ أصلاً من حقيقة أن هناك مفاضلة بين السيولة والربحية, وأن هناك تبايناً بين عرض الأصول السائلة والطلب عليها , وبينما لا يستطيع المصرف السيطرة على مصادر أمواله من الودائع , ويمكن السيطرة على استخدامات هذه الأموال, ولذلك فأن هناك اولوية تعطي لموقف السيولة عند توظيف الموارد فالمصارف التقليدية تستطيع أن توظف فائض السيولة لديها وذلك من خلال تقديم ومنح القروض أوعن طريق الأسواق المالية التي تتوفر فيها أدوات تتناسب والمصارف التقليدية

بنما في حالة المصارف الإسلامية فيختلف الأمر كلياً ,فكما هو معروف أن هذه المصارف لا تسطيع منح القروض بفوائد لا أخذاً ولإعطاء لعدم جوازها.

لذلك لا تسطيع المصارف الإسلامية توظيف الفائض لديها كما لا تستطيع توظيفها في الاسواق المالية كما ذكرنا سلفاً .ومن هذا تبرز الحاجة الضرورية لهذه المصارف الى إيجاد ادوات وأساليب التي تسطيع من خلالها استثمار وتوظيف الفائض من أموالها مع إمكانية تسيلها بأقل تكلفة ممكنة .

**الدراسات السابقة :The previous studies**

تعددت الدارسات التي تناولت موضوع موضوع المصارف الإسلامية بشكل عام ,وإدارة السيولة فيها بشكل خاص وسيتم في هذه الدراسة عرض بعض الدراسات التي لها علاقة بالدراسة الحالية.

**دراسة – أحمد الشتري (2014)** أونقصها لدى المصارف الإسلامية, وتوجِدالدراسةُ صيغاًجديدة قصيرة الأجل لإدارة السيولة في المصارف الإسلامية تتوافق مع الشريعة الإسلامية.

بعنوان إدارة السيولة في المصارف الإسلامية دراسة تطبيقية", أبرزفيهاالباحث مسألة إدارة السيولة وعالج أدوات الرقابة في البنوك المركزية؛ لتلائم وتسهم في معالجة فوائض السيولة كمااشتملتالدراسةعلىعددٍمنالبدائلالمشروعةعناتفاقيةإعادةالشراء, الريبووالريبوالعكسي, مثلالمرابحةعنطريقالوسيط, والوكالةالاستثمارية, والشراءمقابلضمانالمشتري, والمعاملةبالمثلوغيرها.عددمنأدواتتوظيفالسيولة؛كالمشاركةفيصكوكالسلم, والاستصناع, والإجارة, التيتمتازبسرعةتسييلها, وذكرالباحث عدداًمنأدواتتحصيلالسيولة؛كإجارةالعينلمنباعها, وبيعالعينمعاستثناءمنفعتها, والمشاركةفيالصكوكالاستثماريةبأنواعهابضوابطهاالشرعية, وقدختمالباحثدراستهبالحثعلىدعموتشجيعالتجارةوالاستثمارالداخلي؛وذلكبإدارةالسيولةالماليةفيالبلادالإسلامية, بهدفتقويةاقتصادهاالمستقبلي, والاستغناءعنالاستثمارفيالأسواقالعالميةالتييشوبهاكثيرمنالمخاطر, والمحاذيرالشرعية.

**دراسة – اكرم لآل الدين (2010)**

هدفت هذه الدراسة الى دراسة إدارة السيولة بالمصارف الإسلامية ,وقام البحث على تعريف السيولة وإدارتها وتوضيح أهميتها واهم مكوناتها والمرتكزات الأساسية لنجاحها, كما تم عرض الأدوات النقدية الإسلامية لإدارة السيولة وفحص نجاحها وانضباطها . وتوصل الباحث الى مجموعة من النتائج أهمها أن المصارف الإسلامية تعاني من نقص الأدوات النقدية المالية لإدارة السيولة ,وان أهم عائق يواجه استخدام الصكوك كأداة لإدارة السيولة هو الضوابط الشرعية .( أكرم الدلال, 2010)

**دراسة –عبد الملك منصور (2009)**

تهدف الدراسة الى دراسة ماهية الصكوك الإسلامية وأنواعها وخصائصها , وأسس أصادرها وتداولها.ودورها في تطوير السوق المالي وتوفير الموارد للاحتياجات الاستثمارية للمؤسسات الخاصة والحكومية ,كما تناول الباحث تجارب إصدار الصكوك على مستوى الدول والمشكلات التي واجهتها, ودراسة الإطار التشريعي اللازم لتفعيل التعامل بالصكوك الإسلامية في مجال توفير الاحتياجات الأساسية وعرض مقترح تشريعي للصكوك .(عبد الملك منصور,2009)

**مشكلة الدراسة : The study problem**

يُعدّ موضوع السيولة من المواضيع المهمّة في المصارف وشغلها الشاغل في عملها اليومي واحتكاكها في الزبائن. فقد يخسر المصرف عدداً من زبائنه نتيجة عدم توفر السيولة الكافية أو عدم إمكانية تلبية طلباتهم في الوقت المناسب، وبالعكس من ذلك فقد يحتفظ المصرف بسيولة تفوق حاجته، مما ينتج عن ذلك حالة الاستخدام غير الصحيح للموارد المتاحة وفقدان الإدارة الجيدة للسيولة تساهم في زيادة عدم ثقة السلطات الرقابية والمودّعين، وتمكن المصرف من استغلال الفرص المناسبة لتحقيق أقصى الأرباح. وتزداد مشاكل إدارة السيولة في المصارف الإسلامية لقلة الأدواتوفرص الاستثمار المتاحة أمامهاأو توفيرها وذلك في حالتي الفائض والعجز. وتبرز هذه المشكلة بشكل كبير في بيئة الباحثان (دولة ليبيا) لماتعانيه الدولة من مشاكل متعددة وعلى رأسها المشاكل الاقتصادية والتي أول تأثيرها علي المصارف بشكل عام والمصارف الإسلامية بشكل خاص ,وذلك لحداثة نشؤ الأخيرة وممارستها للعمل المصرفي ومن هنا رأى الباحثان ضرورة تسليط الضوء على مفهوم السيولة أدارتها بالمصارف الإسلامية .

**- أهداف الدراسة Objectives of study** :

**تهدف هذه الدراسة الى ما يلي :-**

1. التعرف على مفهوم وماهية وأهمية السيولة ونظرياتها.
2. التعرف على مفهوم إدارة السيولةبالمصارف الإسلامية
3. التعرف على استراتيجيات وأدوات إدارة السيولة بالمصارف الإسلامية
4. التعرف على مصادر السيولة بالمصارف الإسلامية
5. كيفية إدارة السيولة في المصارف الإسلامية .

**-أهمية الدراسة:Importance of the study**

**تكمن أهمية الدراسة فيما يلي :**

1. – أن هذه الدراسة تتناول أحدي المواضيع والهامه وهو مفهوم إدارة السيولة
2. -إن هذه الدراسة تناولت أحد القطاعات الهامة وهو قطاع المصارف الإسلامية لما له من دور مهم وبارز على إيجاد وخاصة في البيئة قنوات استثمار تناسب بيئة الدراسة .,
3. ندرة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع وكذلك حداثة هذا القطاع في بيئة الباحثان .
4. يمكن أن تسهم هذه الدراسة الي زيادة الاهتمام بمشاكل السيولة بالمصارف الإسلامية ببيئة الدراسة .

**أسئلة الدراسةStudy quathines** :

**تحاول هذه الدراسة الاجابة على التساؤلات الأتية .**

س: ماهو مفهوم السيولة؟ ماهيكيفية إدارتها في المصارف الإسلامية .؟

س: ماهي ادوات إدارة السيولة في المصارف الإسلامية .

**- مصطلحات الدراسة :Vocabulary's the study**

**المصرف الإسلامي**: هو المصرف الذي يلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته المصرفية والاستثمارية ,من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائم علي مبدأ المشاركة في الربح أو الخسارة .

**السيولة** . مدى قدرة المصرف على الإيفاء بالالتزامات، وتمويل الزيادة في جانب الموجودات، دون الاضطرار إلى تسييل موجودات بأسعار غير عادلة، أو اللجوء إلى مصادر أموال ذات تكلفة عالية.

**إدارة السيولة** .هي الملائمة بين تحصيل السيولة بأقصر وقت وأفضل سعر وبين استثمارها وتوظيفها بصورة مجدية .(عبد الستار,2010,ص142)

**أدوات إدارة السيولة** . وهي الأدوات التي تستخدمها المصارف لإدارة سيولتها سواء في حالة الفائض او العجز .

**منهجالدراسة : The study Methodologyا**

من خلال مشكلة الدراسة وأهدافها على المنهج المتبع لهذة الدراسة هو المنهج الوصفي: الذي يقوم على جمع الحقائق والبيانات عن المصارف الإسلامية وكيفية إدارتها أعتماداً على المصادر والمراجع المختلفة ذات العلاقة بموضوع الدراسة .

**صعوبات الدراسة : StudyThe difficulties**واجهه أعداد الدراسة العديد من الصعوبات من أهمها النقص في الكتب المحكمة فيما يتعلق بمفهوم المصارف الإسلامية وإدارة السيولة فيها, وكذلك صعوبة قيام الباحثان بدراسة ميدانية لحداثة ممارسة العمل المصرفي ببيئة الباحثان وكذلك بعض المعوقات البيئية المتغيرة في العمل المصرفي بشكل عام والصيرفة الإسلامية بشكل خاص .

**حدود الدراسة:The Limits of study**

**الحدود الموضوعية** :تقوم هذه الدراسة على مفهوم السيولة وإدارة السيولة في المصارف الإسلامية, وأدواتها ومصادر توفيرها ومشاكلها.

**الحدود الزمنية** :تمإعداد هذه الدراسة في شهري مايو- يونيو 2015

**الإطارالنظريA conceptual framework** ,

**أولا: ماهية إدارة السيولة في المصارف**

**١- تعريف السيولة في المصارف.**

- تعرف السيولة بشكل عام على أنها القدرة على تحويل الأصول إلى نقود بشكلسريع ودون تحقيق خسارة ، وبالتالي يمكن القول أن السيولة تبين قدرة المؤسسة على تحويل أصولها إلى نقدية من خلال بعدين

- يتمثل البعد الأول في الوقت الذي تتطلبه عملية تحويل الأصل إلى نقدية إذ كلما قصر ذلك الوقت زادت درجة سيولة ذلك الأصل؛

- ويتمثل البعد الثاني في درجة التأكد التي ترتبط بعملية التحويل أي درجة التأكد من السعر الذي سوف تتم بموجبه عملية تحويل أصل إلى نقدية ولا تترتب عليه خسارة معتبرة للمؤسسة.

أما السيولة في ا لمصرف فيمكن تعريفها على أنها قدرة المصرف على الوفاء لسحوبات المودعين وتلبية احتياجات المتمولين في الوقت المناسب ودون الاضطرار إلى بيع أوراق مالية بخسائر كبيرة أو اللجوء إلى مصادر أموال ذات تكلفة عالية( عبد الرحمن العزاوي,2009,145 ).

ويقصد بها أيضا الفرق بين الموارد المتاحة له والأموال المستخدمة في مختلف أنواع الموجودات ضمن التوازن الذي تفرضه الأموال المصرفية المتعارف عليها وبالتالي فإن وفرة السيولة تعني وجود فائض في الأموال المتاحة عن قدرة المصرف على الإقراض، وحينئذ يستثمر هذا الفائض في الأصول السائلة مثللأوراق المالية أو على شكل أرصدة لدى المصارف ولدى البنك المركزي،

يعتبر مصطلح السيولة مصطلحا عصريا متداولا، على أن هناك مصطلحات مرادفة استخدمت بديلا عنه، والمصطلح المستخدم لدى الفقهاء هو التنضيض بمعنى تحويل الموجودات السلعية إلى أثمان من الدنانير والدراهم وهو يقابل إلى حد ما مصطلح تحصيل السيولة ، وهناك مصطلح آخر مقابل للسيولة وهو التقليب

ومعناه شراء سلع بالنقود ثم بيعها ووضع ثمن السلعة المبيعة في سلعة أخرى وهو يقابل مصطلح توظيف السيولة، وبهذا نجد في التراث الفقهي استخداما شاملا لكل من معالجة عجز السيولة عن طريق التنضيض،ومعالجة فيض السيولة عن طريق التقليب. السيولة تتحقق للجهاز المصرفي إذا كانت لديه القدرة على توفير الأموال لمواجهة الالتزامات التعاقدية ومتطلبات العملاء غير التعاقدية بأسعار مناسبة في جميع الأوقات .

وعرفت السيولة أيضا على أنها الإيفاء بالإلتزامات وتمويل الزيادة في جانب الموجودات ,دون الاضطرار الى تسييل موجودات بأسعار غير عادلة او اللجوء الى مصادر أموال ذات تكلفة عالية .

كما عرفت على أنها القدرة على مواجهة الألتزامات قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها واحتفاظ المصرف بقدر من ودائع عملائه في صورة نقدية وشبة نقدية يمكن تحويلها الى نقد دون خسائر تذكر , وقدرة المصرف على مواجهة التزاماته الطارئة دون التعرض لخسارة كبيرة.

ومن ذلك يمكن تعريف السيولة لمفهومين كما يلي:-

**مفهوم كمي**: ويعبر عنه بكمية الموجودات التي يمكن تحويلها إلى نقد في وقت ما للإيفاء بالالتزامات المستحقة والمترتبة على المصرف دون تأخير.

**ومفهوم نقدي**: ويعبر عنه بكمية الموجودات القابلة للتحويل السريع إلى نقد، مضافًا إليها الأموال التي يتم الحصول عليها نتيجة تسديد التزامات العملاء، أو من خلال الحصول على ودائع جديدة. ( أحمد سفر ,2006,99)

**وعرفت السيولة تعريفًا استقرائيًا** بأنها قدرة البنك على استثمار الأموال المتاحة له لمقابلة طلبات السحب على الودائع دون أدنى تأخير، أو من غير أن يترتب على ذلك ارتباك في أعماله مع تحقيق عائد مجز لهذه الأموال المستثمرة تقوم على التوازن بين الاحتفاظ بالسيولة الكافية والاستثمار الذي يحقق عائدًا مجزيًا للبنك.

من هذه التعاريف , التي لا تختلف في جوهرها، وإنما الاختلاف في بعض العبارات والألفاظ، يتضح أن السيولة في المصارف تحتاج إلى الإدارة المناسبة هذه السيولة سواء أكان ذلك في استثمار فائض السيولة، أم في توفير السيولة المطلوبة وأستثمارها .( عبد القار دويك, 2010, -8 )

**أهمية السيولة في المصارف**

تعتبر السيولة من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها العملاء في تقييم البنوك والمفاضلة بينهما، حيث تمثل السيولة أهم وسائل وقاية البنك من مخاطر الإفلاس، وقدرته على مواجهة الالتزامات التي تتميز بالدفع الفوري، وتمتاز البنوك بهذه الخاصية دون غيرها من المؤسسات،( لأنها لا تستطيع أن تؤجل صرف شيك مسحوب عليها، أو تأجيل دفع وديعة مستحقة الدفعكما أنها لا تستطيع مطالبة المدينين بسداد ما عليهم من قروض وتمويلات لم يحن أجال استحقاقها بعد، بالإضافة إلى ذلك يصعب توقع حجم وتوقيت حركة الأموال من وإلى البنك، الأمر الذي يشكل صعوبة كبيرة أمام إدارة البنك في تحديد حجم السيولة المثلى ويمكن توضيح أهمية السيولة بما يلي .

1 . الظهور في السوق المالي الحساس تجاه المخاطر بمظهر المأمون القادر على الوفاء بالتزاماته.

2. تعزيز ثقة كل من المودعين والمقترضين، والتأكيد على إمكانية الاستجابة لمتطلبام كلما ظهرت.

3. يعد مؤشرًا ايجابيًا للسوق المالية والمحللين والمودعين والإدارة.

4. تأكيد القدرة على الوفاء بالالتزامات والتعهدات.

5. تجنب البيع الجبري لبعض الأصول وما قد تجلبه من سلبيات.

6. تجنب دفع كلفة أعلى للأموال.

7. تجنب اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي.

**أنواع السيولة في المصارف .**

**١-السيولة النقدية** -وهي النقدية الجاهزة تحت تصرف المصرف، وتشمل ما يلي:

- النقدية بالعملة الوطنية والأجنبية الموجودة في خزائن البنك

- الودائع لدى البنوك الأخرى، ولدى البنك المركزي.

- الشيكات تحت التحصيل.

**٢- السيولة شبه النقدية**

وهي الأصول التي يمكن تصفيتها أو بيعها أو رهنها ومنها ( أذونات خزينة ، كمبيالات ت مخصومة ، أوراق مالية كالأسهم والسندات )، وهي أصول تسمى بالأصول الاستثمارية لخدمةالسيولة، حيث تتصف هذه الموجودات بأنها قصيرة الأجل كما تتوفر إمكانية بيع مثل هذه الموجودات عند الحاجة.

**مصادر السيولة في المصارف الإسلامية :-**

تختلف مصادر الأموال وأسس توظيفها في المصارف الإسلامية عنها في المصارف التقليدية .

فمصادر الأموال يقصد بها تلك الموارد التي تتدفق من خلالها الأموال المختلفة الى المصرف الإسلامي وتتمثل هذه المصادر في نوعين .

**اولاً:- المصادر الداخلية وتشمل :**

* رأس المال , والذي يتم الحصول علية من الموارد التي تتجمع ي المصرف من قبل المساهمين وهو يشكل نسبة ضئيلة من المصادر المالية.
* الاحتياطات , وهي الاموال التي يتم الأحتفاظ بها من الأرباح التي يحققها المصرف بشكل احتياطات قانونية, أو احتياطات عامة, أو احتياطات خاصة .
* الأرباح غير الموزعة: هي تلك الأرباح التي لا يتقرر توزيعها على المساهمين بل يحتفظ ها في نهاية الأمر في زيادة رأس مال البنك لأهداف معينة كالتوسع والنمو.

**ثانياً:- المصادر الخارجية وتشمل .**

* 1 - **الودائع**, تشكل الودائع التي تجتذبها المصارف الإسلامية المصدر الرئيسي للأموال المجتمعة لديها وتكون علاقة المدخرين بالمصارف الإسلامية بإختلاف صيغ الأوعية اي الإدخارية وتتمثل
* الودائع الجارية :وهي الحسابات الجارية , وهي الودائع التي تكون مضمونة بقيمتها الرأسمالية, رغم عدم دفع أية عائدات عليها , والسبب الذي يبرر ضمان القيمة الرأسمالية هو أن حسابات الائتمان تعتبر كأمانة المصرف الإسلامي ولاتتحمل أي مخاطرة وبالتالي تكون تصرف المودعين في أي وقت, ويوفر المصرف لأصحاب هذه الودائع دفاتر الصكوك لتسهيل عملية السحب منها في أي وقت وفي حدود الرصيد الموجود ولأجراء تحويل من حساب لأخر .
* **الودائع الإستثمارية**: تعتبر هذه الودائع البديل للودائع الآجلة في المصارف التقليدية التي تلتزم بردها في مواعيدها مع الفوائد ضامنة للأصل والفوائد معاً وتتحمل جميع مخاطرها بينما الوديعة الإستثمارية في المصارف الإسلامية هي عقد مضاربة بين المصرف والعميل المودع, إذ يعتبر المودع بمقتضى عقد المضاربة الشرعية بمثابة رب المال والمصرف بمثابة المضارب, ولايضمن المصرف الوديعة الأستثمارية ولاأرباحها إلا في حالة التقصير والتعدي أو حالة مخالفة شروط العقد وتوزيع نتائج الأرباح حسب النتائج الفعلية حسب نسبة المضاربة المتفق عليها وعادة ما تستمر و تمول بهذه الودائع المشاريع الطويلة الأجل وتنقسم الى :-
1. حسابات الأستثمار المشترك (المطلقة) وهي أكثر الحسابات أهمية من حيث حجمها كودائع تستعملها البنوك الإسلامية وأستثمارها واستخداماتها التمويلية
2. حسابات الأستثمار المخصص (المقيد) وهي حسابات للراغبين في أستثمار أموالهم في مشروع محدد أوغرض معين حيث يتولى المصرف إدارة الأستثمار بصقته مضارباً.
* 2**-الصكوك الإسلامية** .وهي وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية عينية أو وثائق أو منافع خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص, وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الأكتتاب وبدء أستخدامها فيما أصدرت من أجلة .

وأهم الصكوك التي تستخدمها البنوك الإسلامية في مجال جذب الأموال هي :

* صكوك الإجازة الإسلامية, وهي أدوات مالية تمثل أصولاً يصدرها المصرف ويدعو المستثمرين للأكتتاب بها ومن ثم يقوم المصرف بتمليك أصول تأجيرها بموجب عقود إجازة, والأرباح المحققة من ذلك يتم اقتسامها بين المستثمرين وفقاً للأسس المتبعة لذلك .
* صكوك السلم الإسلامية, وهي أداة مالية تمثل أصولاً يصدرها المصرف ويدعو المستثمرين للأكتتاب بها. حيث يقوم المصرف بشراء سلع يتم استلامها من المستقبل ومن ثم بيعها, والأرباح المتحققة من ذلك يتم اقتسامها أيضاً وفقا للأسس المثبتة لذلك .
* 3**-صناديق الأستثمار:** تعتبر صناديق الأستثمار مصدر جيد من مصادر أموال المصرف الإسلامي وتمثل أوعية استثمارية تلبي حاجات ومتطلبات المودعين من أستثمار أموالهم وفق المجالات التي تناسبهم لتحقيق عوائد مجزية .
* 4**- ودائع المؤسسات المالية الإسلامية**: قد تقوم بعض المصارف الإسلامية بتحويل جزء من الفائض النقدي لديها الى المصارف, إما في صورة ودائع أستثمار تأخذ عنها عوائد أو في صورة ودائع جارية لا تستحق عنها عوائد لتسوية بعض المعاملات بينها .

**نظريات إدارة السيولة:**

 **أ-نظرية القرض التجاري**

تقوم هذه النظرية على أساس أن سيولة المصرف التجاري تتحقق تلقائيًا من خلال التصفية الذاتيةلقروضه، والتي يجب أن تكون لفترات قصيرة ولغايات تمويل رأس المال العامل، حيث يقوم المقترضون برد مااقترضوه من أموال بعد إكمالهم لدوراتهم التجارية بنجاح.

وطبقًا لهذه النظرية فإن المصارف لا تقرض لغاياتشراء العقارات أو شراء السلع الاستهلاكية أو الاستثمار في الأسهم والسندات وذلك لطول فترة الاستردادالمتوقعة في هذه المجالات. وتناسب هذه النظرية في السيولة المجتمعات التجارية، حيث أن الغالبية العظمى منعملاء المصرف من التجار الذين يحتاجون إلى التمويل لصفقات محددة ولفترات طويلة .

**ب - نظرية التحول**

إن هذه النظرية تشير إلى أن المصرف التجاري يعمل على أساس تدعيم الاحتياطيات الأولية بموجودات قابلة التحول إلى النقد عند الحاجة إلى الأموال، وتتميز هذه الموجودات بقابليتها البيعية العالية، أيإمكانية تحويلها إلى نقد سائل بفترة وجيزة وبدون خسائر.

 **ج -نظرية الدخل المتوقع**

تقوم هذه النظرية على أساس أن إدارة المصرف يمكن أن تعتمد في تخطيطها للسيولة على الدخلالمتوقع للمقترض، وبالتالي فإنهاتدخل في اعتبارها الدخول المتوقعة للمقترض في المستقبل، وهذا يمكن المصرفمن منح قروض متوسطة وطويلة الأجل، إضافة إلى منحه للقروض قصيرة الأجل، ما دامت عملية سداد هذهالقروض تكون من الدخول المتوقعة للمقترضين بشكل أقساط دورية ومنظمة، والذي يجعل المصرف يتمتعبسيولة عالية وذلك بسبب الانتظام النسبي للتدفقات النقدية وإمكانية توقعها.

**د -نظرية إدارة المطلوبات**

منذ أواخر الستينات، ومطلع السبعينات من هذا القرن، تطور مفهوم جديد لإدارة السيولة، يقول أنهبمستطاع المصرف التجاري المحافظة على سيولته من خلال شراء الأموال من السوق المالية لمواجهة احتياجاتهإلى الإقراض، أو لمواجهة طلبات المودعين، أي أن هذه النظرية طرحت مفهومها للسيولة على أساس قدرةالمصرف على جذب أموال جديدة، أكثر من اعتماده على سيولة أصوله.

**مؤشرات قياس السيولة**

هذه النسب والمؤشرات تختص بقياس مدى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل في مواعيداستحقاقها دون أي تأخير قد يعرض المصرف للخطر. وإن من أهم النسب المالية (المؤشرات) المستخدمة فيهذا هيوتستخرج وفق المعادلة التالية:

 أ**- نسبة السيولة النقدية**الالتزاماتتشير هذه النسبة إلى مدى كفاية الأصول النقدية السريعة في سداد الودائع، حيث يتضمن بسط هذهالنسبة بالنقد في الخزائن والصراف الآلي للمصرف، وفي مقامها الودائع التي تشملها النسبة في الحسابات الجارية، وحسابات التوفير والودائع المربوطة لمدة شهر فأقل، وتقارن هذه النسبة بالسنوات السابقة وبمعيار محدد من السلطات النقدية.

**ب- نسبةالاحتياطيالإلزامي**

تلزم البنوك بالاحتفاظ بأرصدة نقدية لدى البنك المركزي، وبدون فوائد بنسبة معينة يحددها البنك المركزي، وتمثل الأرصدةا لموجودة لدى البنك المركزي القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة بذمة المصرف في تاريخ الاستحقاق المتفق عليه، وتمثل هذه الأرصدة حجم الاحتياطيات الإلزامية المفروضة على الودائع والتي يمكن أن تدعم موقف المصرف المالي لتأدية التزاماته في الظروف غير الاعتيادية للمودعين بشكل خاص.

**السيولة في المصارف الإسلامية .**

للمصارف الإسلامية ذاتية تميزها عن غيرها من البنوك التقليدية الربويةفهي مصارف استثمارية تنموية, ويحكم أعمالها ومعاملاتها معايير وضوابطمستنبطة من الشريعة الإسلامية وغايتها تحقيق أقصى منفعة اجتماعية واقتصاديةللمجتمع الإسلامي, كما أنها مؤسسات تمويل واستثمار وأعمال وليستمؤسسات تتاجر في الديون والائتمان كما هو الحال في البنوك التقليدية.وتتنوع وتتعدد أنشطة المصارف الإسلامية, إذ تقوم بجانب الخدماتالمصرفية بأنشطة التمويل والاستثمار وفق لصيغ الاستثمار الإسلامي, وتتطلبهذه الأنشطة أموالاً نقدية على فترات غير منتظمة وهذا يلقى على إدارة المصرفتوفيرها في المواعيد المحددة حتى لا يترتب على ذلك مشكلات, ومن ناحية أخرىترد إليها الودائع والحسابات الاستثمارية المختلفة وعوائد الاستثمارات بصورة غير منتظمة مما يصعب التنبؤ بها مستقبلا.

**مفهوم السيولة النقدية في المصارف الإسلامية**:

 يقصد بالسيولة النقدية في المصارف الإسلامية بصفة عامة أنها المقدرة على الوفاء بالالتزامات الحالة بما يضمن سير الأنشطة بدون مشكلات ولا معوقات, والاستثمار الرشيد للأموال المتاحة مما يحقق أقصى عائد ممكن في ضوء أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

**أهمية السيولة النقدية في المصارف الإسلامية:**

وإذا كانت السيولة في البنوك التقليدية الربوية هامة وتحتل المركز الأساسيمن اهتمام الإدارة فإنها بالنسبة للمصارف الإسلامية أكثر أهمية وذلك للأسبابالآتية:

1− ضرورة الالتزام بأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية التي توجب انسيابالأموال إلى مجال الاستثمار المختلفة وعدم اكتنازها وحبسها بما يساهم فيالتنمية الاجتماعية والاقتصادية .

2− وجوب استثمار الأموال بالصيغ والأدوات الإسلامية وفق أحكام ومبادئالشريعة الإسلامية وحرمة التعامل بنظام الفوائد الربوية.

3− ضرورة المحافظة على سمعة المصرف الإسلامي, فوجود فائض نقدي أكثرمن الواجب الاحتفاظ به, قد يفهم منه أنه لا يوجد لديه برنامج استثماريوأنه يجمد الأموال, كما أن وجود عجز نقدي قد يعرض المصرف الإسلاميلمشكلات, وهذا يقود إلى فقد الثقة به مما يجعل المودعون والمستثمرون يسرعون إلى سحب أموالهم منه.

4− يباشر المصرف الإسلامي أنشطة استثمارية متعددة ومتنوعة بعيدة عن نظامالفائدة الربوية ,وهذا يوجب الاحتفاظ بمستوي السيولة المطلوب من البنك التقليدي الربوي, وهذا يؤثر على العائد الإجماليعلى الاستثمار.

5− يوظف المصرف الإسلامي معظم الأموال في مشروعات اقتصادية تنمويةفعلية مختلفة الآجال وهذا يبرز أهمية تخطيط النقدية اللازمة لها وفق البرامجالزمنية حتى لا يحدث خللا في هذه البرامج .

6− حتى الآن لم تستكمل شبكة المصارف الإسلامية على المستووالإقليمي والعالمي حتى يسهل من تبادل النقدية فيما بينها, كما هو الحال فيالبنوك التقليدية الربوية, أو بين البنوك التقليدية الربوية والبنك المركزي,وحتى يستكمل هذه الشبكة وتبرم الاتفاقيات اللازمة يجب أن يكون لدى المصارف الإسلامية بدائل أخرى تمكنها من استثمار الفائض وتغطية العجز النقدي.

7− لا تستطيع المصارف الإسلامية أن تغطي ما تتعرض له من انخفاض في معدلالسيولة النقدية عن طريق البنوك التقليدية الربوية لأن ذلك يوقعها في الرباالمحرم شرعا, وبالعكس في حالة وجود ارتفاع في معدل السيولة لا تستطيعالبنوك التقليدية الربوية بفائدة ربوية محرمة.

8− هناك الكثير من المعاملات المالية في سوق الأوراق المالية غير جائزة شرعا,مثل الاختيارات والمستقبلات والمشتقات ونحوها, وعليه لا تستطيعالمصارف الإسلامية التعامل في هذه السوق وإن تعاملت ففي حدود ضيقة

تماما وفى إطار الضوابط الشرعية, وهذا يزيد من أهمية البحث عن سبلوأساليب وأدوات مشروعة تساعد المصارف الإسلامية في استثمار فائض النقدية وتغطية العجز. مؤسسات البنية التحتية لإدارة السيولة

**أهم المؤسسات الداعمة لإدارة السيولة في المصارف الإسلامية :-**

 **تتعدد المؤسسات الدولية والمحلية التي تدعم إدارة السيولة ومنها .**

1. **مؤسساتالبنيةالتحتيةلإدارةالسيولة**

 بذل البنك الإسلامي للتنمية IDB ، مساع عديدة بالتعاون مع عدد من محافظي البنوك المركزية وعدد من المصارف الإسلامية، لحل مشكلة فوائض السيولة من خلال تأسيس مركز لإدارةالسيولة وتأسيس السوق المالية الإسلامية الدولية. وهذه المؤسسات والهياكل تهدف في مجملها إلى معالجة مشكلة السيولة في المصارف الإسلامية وإيجاد بدائل استثمارية جديدة. ومنها مايلي:-

**أ. المؤسسةالعالمية لإدارة السيولة الإسلامية .**

هي مؤسسة عالمية أسست في 25 أكتوبر 2010، من طرف مجموعة من البنوك المركزية والسلطات النقدية، وأهم المساهمين فيها: إندونيسيا، الكويت، لوكسمبورغ، ماليزيا، نيجيريا، قطر، السعودية، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، والبنك الإسلامي للتنمية. وتهدف المؤسسة إلى تحسين إدارة السيولة للمؤسسات المالية الإسلامية في الأجل القصير، ومد السوق المالي بأدوات ومنتجات تحقق السلامة الشرعية. كما تهدف المؤسسة إلى تعزيز الاستثمارات عابرة الحدود، الروابط الدولية والاستقرار المالي .

ب. مركز إدارة السيولة الإسلامية

تم إنشاء مركز إدارة السيولة في البحرين في عام 2002 كمبادرات من أربع مؤسسات إسلامية وهي بنك البحرين الإسلامي، وبيت التمويل الكويتي، وبنك دبي الإسلامي، والبنك الإسلامي للتنمية،وكل طرف يملك 22 % من أسهم المركز. ومن بين الأهداف التي أنشأ من أجلها المركز نذكر:

* توفير وسيلة للمؤسسات المالية الإسلامية لإدارة السيولة التوازنية من خلال استثمارات سائلة ذات آجال قصيرة أو متوسطة ومقبولة شرعا.
* العمل على تأسيس سوق نقدي بين المصارف الإسلامية لأغراض إدارة السيولة من يوم واحد حتىسنة كاملة.
* تشجيع وجذب الأصول الحكومية وأصول المؤسسات المالية والشركات من القطاعين العام والخاص وعبر الحدود. متحويل هذه الأصول إلى سندات مالية قابلة للتداول.
* العمل على إيجاد منافذ وبدائل استثمارية مبتكرة، تحل محلا لمنتجات السابقة والتي كثرتحولها المحظورات الشرعية، لتكون بديلا عنها. ( طارق الله خان ,2003 )

**ج. السوق المالية الإسلامية الدولية:**

أسس السوق المالي العالمي الإسلامي في البحرين، بمساهمة كل من البنك الإسلامي للتنمية , جدة، والبنك المركزي البحري، والبنك المركزي الاندونيسي، والبنك المركزيا لسوداني، ومؤسسة لبوان للخدمات المالية, ماليزيا. والهدف الرئيسي لهذا السوق هو إيجاد الهيكل التعاوني لتطوير السوق المالي الإسلامي وتوحيد الفتاوى الشرعية المتعلقة بالمعاملات المالية، لتشجيع إصدار أصول مالية متنوعة وواسعة قابلة للتداول في السوق. وقد كانت نشاطاته في البداية منحصرة في إصدار الموافقة الشرعية على إصدارات الصكوك الإسلامية، ولكن الآن قد تبنىدور توحيد خصائص العقود وتنمية الأدوات المالية، والتداول عبر الحدود الجغرافية.

**المنتجات والآليات الحالية لإدارة السيولة:**

توجد مجموعة من المنتجات المستخدمة في إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، وأهم المنتجات وأكثرها استخداما في الصناعة المالية المصرفية، أشهرها وأكثرها استعمالا مايلي:.

**أ. منتح المرابحة في السلع الدولية:**

يمثل الاستثمار داعما أساسيا لمسيرة المصرفية الإسلامية. وفي ظل نقص منتجات استثمارية بديلة عن المنتجات المالية التقليدية، يبقى عملاء المصرفية الإسلامية بحاجة إلى آلية توفر لهم فرصة استثمار سيولتهم النقدية في الأجل القصير. واستجابة للوضع السابق تم ابتكار وتطوير عدة منتجات لإدارة السيولة، أهمها:المرابحة في السلع الدولية كبديل لأذونات الخزانة. والتي يتم من خلالها قيام المصرف الإسلامي بالوكالة عن عميله بشراء سلع من السوق الدولية) غالبا يتم التعامل مع سوق لندن للمعادن( نقداً كالنحاس والألمونيوم والخشب وغيرها من السلع المتاحة بالأسواق الدولية، ميبيع المصرف الإسلامي إلى أطراف أخرى في نفس السوق بسعر أعلى وبشروط دفع مؤجلة، وبهذا تمكنت المصرفية الإسلامية من الاستجابة لرغبة عملائها في استثمار مدخراتهم بطريقة مقبولة من الناحية الشرعية وذات مخاطر متدنية مع تحقيق أرباح مقبولة على المدى القصير. ويرجع المسئولون عن المصارف الإسلامية سببا للجوء إلى التعامل مع بورصة لندن للمعادن، حيث تتم معاملات المرابحة السلعية لأغراض إدارة السيولة. إلى تميز القانون البريطاني الذي يمتاز بسرعة فصله في قضايا التعاملات المالية، حتى ولو كانت بمبالغ كبيرة.

والطريقة الت يتم بها المعاملة السابقة كالأت( SaydfaroukM, 2010 )

-1 يتعامل المصرف الإسلامي مع سماسرة أوبنو كأخرى، وذلك بشراء السلع من الأسواق

الدولية للمعادن والسلع، عن طريق السماسرة نقدا.

-2 يبيع المصرف الإسلامية السلعة إلى مشتر بسعر أعلى عن طريق السمسار وبشروط الدفع **وهذا المنتحتش وبه عدة مخالفات شرعية أهمها:**

- المعاملة صورية وليس تحقيقية، وسبب ذلك أن الهدف من هذه المعاملات هو الحصول على

التمويل وليس السلعة. بمعنى انتفاء قصد الحصول على السلعة) المعدن(،فهي غير مقصودة

للبائع ولا للمشتري، بل هي مجرد ذريعة للتمويل، وإذا تيكنل كلا الطرفين المصلحة في

السلعة حد ذاتها فلماذا الحر على استيفاء شروط البيع والشراء والقبض.

- لا تشبه المرابحة السلعية المرابحة للأمر بالشراء التي تكون فيها السلعة مقصودة للعميل، بل هي وسيلة للحصول على التمويل، حيث يشتري العميل المعدن بثمن مؤجل لكي يبيعه فورا ويحصل على النقد.

**ب. بورصةسوقالسلع .**

بورصة سوق السلع هي سوق لتبادل السلع المبنية عل ىأسس شرعية، تأسست هذه البورصة الدولية الإلكترونية لتداول عملات متعددة وسلع مختلفة تسير من طرف بورصة الخدمات المالية الإسلامية لتيسير التمويل الإسلامي والمعاملات الاستثمارية القائمة على السلع وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية وهي المرابحة، والتوريق، والمساومة. وهدف بورصة سوق السلع تلبية الطلب المتزايد على الحصول على تمويل السلع وإدارة السيولة النقدية التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية.

**أولا: تخطيط التدفقات النقدية في المصرف الإسلامي**, حيث يجب أن يعمل المصرف الإسلامي على تحليل التدفقات حتى يتمكن من توفير درجة معينة من السيولة وذلك لمقابلة الاحتياجات التالية :

1. الطلبات العادية والجارية لأصحاب الودائع الجارية .
2. الطلبات العادية والفجائية لأصحاب الودائع الادخارية
3. الطلبات العادية والفجائية لأصحاب الودائع الاستثمارية أذا كان من الممكن سحبها قبل الموعد .
4. المصروفات العادية للمصرف .
5. طلبات التمويل المختلفة للمشاركة والمضاربة والمرابحة .
6. انتهاز الفرص الاستثمارية المتاحة أمام المصرف .

**ثانيا : تطبيق قاعدة تناسب الآجال كمدخل لإدارة السيولة.**

يجب على المصارف بتخصيص المصادر المالية على الاستخدامات بحسب أجالها بنسب معينة وذلك على النحو التالي:-

1. الودائع الجارية للأرصدة النقدية والأرصدة لدى المصارف والتمويل قصير الأجل مثل المرابحة .
2. الودائع الأستثمارية تخصص نسبة منها النقدية التمويل قصير الأجل وبجانب أيضا التمويل التمويل طويل الأجل مثل المشاركة والمضاربة .
3. ودائع التوفير تخصص للنقدية والأرصدة لدى المصارف والتمويل قصير الأجل والاستثمارات طويلة الأجل .
4. الأموال المملوكة للمصرف تخصص للأصول الثابتة في المصرف والاستثمارات طويلة الأجل .

**اثار مشكلة السيولة النقدية في المصارف الإسلامية**

العجز أو الفائض النقدي حالتين غير مرغوب فيهن في المصارف الإسلاميةلأنهما يسببان سلسلة من الآثار المتتالية التضاعفية التي تؤدي في النهاية إلى نقصالعائد على الأموال المستثمرة من ناحية وإلى نقص المنافع الاجتماعيةوالاقتصادية التي يؤديها المصرف الإسلامي من ناحية .وفيما يلي أثر انخفاض السيولة وفائضها.

**آثار انخفاض السيولة النقدية في المصارف الإسلامية:**

ينشأ العجز النقدي في المصرف الإسلامي بسبب زيادة التدفقات النقديةالخارجة وانخفاض التدفقات النقدية الداخلة,ويترتب على هذا العجز آثاراسلبية من أهمها ما يلي:

١− الإساءة إلى سمعة المصرف الإسلامي, وهذا الأمر معروف تماما في العرفالمصرفي بصفة عامة, فعندما يشاع أن مصرفا ما يعانى من نقص في السيولة,يقود هذا إلى سلسلة من التفاعلات التي تؤدي إلى إفلاسه, وإذا كان هذا هوالحال في البنوك التقليدية فيكون أشد خطورة في حالة المصارف الإسلامية.

٢−ضياع فرص استثمار من المصرف الإسلامي كان من الممكن اغتنامها لو كان لديه أم و السائلة ولا سيما في المشروعات الاستثمارية التي لا يمكن تعويضها.

٣−يؤدي نقص السيولة أيضا إلى اضطرار المصرف الإسلامي إلى التصرف في تسييل مشروعات استثمارية قائمة قبل أجلها مما يؤدي إلى حدوث خسارة أو ضياع فرص ربحية كان من الممكن أن تتحقق في ظل الظروف العادية.إدارة المصرف الإسلامي

٤−يؤدي نقص السيولة إلى حدوث ارتباك معنويلد مما قد يؤثر في التردد في اتخاذ القرارات الاستثمارية والإدارية.

**آثار فائض السيولة النقدية في المصارف الإسلامية :**

ينشأ فائض السيولة النقدية في المصرف الإسلامي عن زيادة التدفقاتالنقدية الداخلة, أو نقص التدفقات النقدية الخارجة أو كلاهما معا, وينشأ عنذلك الفائض سلسلة من الآثار السلبية التي يمكن تلخيصها في الآتي:

١− يسبب فائض السيولة إساءة إلى سمعة المصرف الإسلامي بدعوى أن إدارتهغير قادرة على استثمار الأموال.

٢− يسبب فائض السيولة إلى تعطيل الأموال بدون استثمار وهذا يتعارض معقواعد وأحكام الشريعة الإسلامية من جهة, وإلى ضياع عائد كان منالممكن الحصول عليه لو أن هذه الأموال كانت قد استثمرت فعلا .

٣− تتأثر الأموال النقدية الزائدة عن الحاجة وغير المستثمرة بالانخفاض فيقيمتها بسبب التضخم النقدي وهذا بدوره يؤثر على الربحية وعلى القيمةالحقيقية لرأس المال.

تتفاعل الآثار سويا وينجم عنها انخفاض في العائد الإجمالي من أنشطةالمصرف الإسلامي من ناحية وعدم الاستغلال الأمثل لطاقته في المساهمة في تحقيقالمنافع الاقتصادية من ناحية أخر.

**استراتيجية إدارة السيولة في المصارف الإسلامية**

تبرز العناصر الرئيسية للإدارة الفعالة للسيولة ضمن نطاق المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية ,حيث تسعى هذه المصارف للحصول على مختلف مصادر الأموال واجتذابها لتوجيهها الى أنشطتها التمويلية والاستثمارية ,ويمكن أن تتحمل هذه المصارف أنواعا مختلفة من الألتزامات تشمل سياسات إدارة السيولة في المصارف الإسلامية مايلي :-

1. استراتيجيةلإدارة السيولة تشمل رقابة فعالة من قبل الإدارة العليا بالمصرف .
2. إطار لوضع وتطبيق إجراءات سليمة لقياس السيولة ومراقبتها .
3. نظم واقية لمراقبة التعرض لمخاطر السيولة وإعداد تقارير عنها على أساس دوري .
4. قدرة تمويل كافية , مع المراعاة بشكل خاص رغبة المساهمين وقدرتهم على تقديم رأسمال أضافي عند الضرورة .
5. الحصول على سيولة من خلال بيع الموجودات الثابتة من خلال ترتيبات مثل البيع وإعادة الاستئجار
6. إدارة أزمات السيولة وذلك لتكون المصارف قادرة على حل ازماتها من خلال توفير احتياطات للتمويل .

**السياسات النقدية التي تحكم إدارة النقدية بالمصارف الإسلامية:**

يحكم إدارة النقدية مجموعة من العوامل التي يضعهاالمصرف الإسلامي في الاعتبار عند وضع السياسات النقدية, من أهمها مايلي :

1−سياسة الاستثمار بصفة عامة وعدم حبس الأموال.

2−سياسة تدبير العجز في السيولة بدون اللجوء إلى الاقتراض بفائدة.

3−سياسة استثمار الفائض في السيولة بدون اللجو ءإلى الإقراض بفائدة.

4−سياسة أولوية التعامل مع المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

5−سياسة عدم التعامل مع البنوك التقليدية إلا عند الضرورة وبعيدا عن نظام الفائدة والمقامرات وكافة السبل المخالفة لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

7−سياسة الالتزام بقوانين وتعليمات البنك المركزي.

**عناصر السيولة النقدية في المصارف الإسلامية وتحليل سلوكياتها:**

**تتمثل عناصر السيولة في المصارف الإسلامية في الآتي:**

**أولاً: تحليل بنود التدفقات النقدية الداخلة المقبوضات:**

تتمثل أهم مصادر المقبوضات في المصارف الإسلامية في الآتي :

1−الحساباتالجارية.

2−حساباتالتوفيرالاستثماري.

3-الحسابات ( الودائع ) الاستثمارية.

4−المتحصلات من بيع العملات و من العملاء والمدينين ونحو ذلك.

5−إيداعات أمانات وخطابات ضمان ونحو ذلك.

6−تسييل استثمارات .

7−عوائدالاستثمارات المختلفة المحصلة.

8−إيرادات الخدمات المصرفية المحصلة.

9−مقبوضات أخرى

**.ثانيا: تحليل بنود التدفقات النقدية الخارجة (المدفوعات):**

**تتمثل أهم بنود التدفقات النقدية الخارجة في الآتي** :

1−مسحوبات من الحسابات الجارية.

2−مسحوبات من حسابات التوفيرا لاستثماري.

3مسحوبات من الحسابات ( الودائع ) الاستثمارية.

4−استثمارات جديدة .

5−تسديد مديونيات على المصرف.

6−تسديدالمصروفات المختلفة.

7−رد أمانات ورد غطاءات خطابات الضمان.

8−شراء أوراق مالية ونقدية ونحو ذلك.

9−مشتريات أصول ثابتة.

10−مدفوعات أخرى.**,(2010Brandon Davies)**

**ثالثا: العوامل التي تحدد مستوي النقدية المراد الاحتفاظ بها في المصارف الإسلامية:**

**يتأثر مستوى النقدية الواجب الاحتفاظ به في المصارف الإسلامية بعدة عوامل مهمة منها :-**

 1− القوانين والتعليمات الصادرة من البنوك المركزية والتي تخضع لها المصارفالإسلامية من هذه القوانين التعليمات ما يلي:

− تطلب البنوك المركزية من البنوك التجارية الاحتفاظ بنسبة معينة من إجمالي الودائع كأموال سائلة أو قابلة للتحويل إلى نقدية وتختلف هذه النسبة مندولة إلى أخر.

− تطلب البنوك المركزية من البنوك التجارية أن تودع لديها أموالاً سائلةبدون فائدة توازي نسبة معينة من الودائع محسوبة على أساس المتوسطالحسابي البسيط عن أيام العمل خلال الشهر وتختلف هذه النسبة من دولة إلى أخر

2-مدى إمكانية الحصول على نقدية من خارج المصرف الإسلامي بسهولة, فكلما كان من الممكن تدبير العجز النقدي بسهولة وطبقا لأحكام وقواعدالشريعة الإسلامية كلما تطلب ذلك الاحتفاظ برصيد نقدي قليل والعكسبالعكس, وكما ذكرنا من قبل أن هناك صعوبة أمام المصارف الإسلامية فيالحصول على نقدية بسهولة وبدون أن تتعامل بالربا أخذ ا وعطاء.

3- طبيعة وسهولة تحويل عناصر الأصول المتداولة الأخرى الى النقدية فإذا كانت معظم عناصر الأصول المتداولة شبه نقدية كلما تطلب ذلك الاحتفاظبرصيد نقدي قليل والعكس صحيح.

4− سلوك عناصر التدفقات النقدية الداخلة والخارجة: فإذا كانت هذهالتدفقات متذبذبة تطلب ذلك الاحتفاظ برصيد نقدي مرتفع لمواجهةالتغيرات غير المتوقعة, أما إذا كانت هذه التدفقات مستقرة تطلب ذلك مستوى نقدي منخفض نسبيا.

**متطلبات ومشكلات إدارة السيولة في البنوك الإسلامية**

1. **متطلبات إدارة السيولة في البنوك الإسلامية**.

تختلف طبيعة السيولة في النظام المصرفي الإسلامي عنها في النظام المصرفي التقليدي، من حيث أن البنوك الإسلامية لا تحتاجإ لىتوفير سقف معين من السيولة لمواجهة الطلب على الودائع الاستثمارية، وذلك لأن الودائع الاستثمارية تخضع لنظام المضاربة الشرعية الذي يقضي بعد مجواز سحب أموال الودائع قبل انتهاء الأجل، وتدخلضمنمشروعلايجوزأنتخرجمنهإلابعدانتهاءالمشروع. وبالتاليف إن تسييلها يحتاج إلى تنضيض حقيقي بالتصفية أو بالنضيض الحكمي ومن هنا فإن المصرف المودع عنده المضارب ليس ملزما بردالأموال حسب العقد وبعد التنضيض(عبد الحليم ,2008, 77 ")

1. **مشكلاتإدارةالسيولةفيالمصارفالإسلامية**

يمكن تلخيص أهم المشكلات التي تواجه االبنوك الإسلامية في إدارة سيولتها في النقاط التالية الموضحة بالشكل إذناه .**شكل يوضح مشكلات إدارةالسيولة في المصارف الإسلامية**

عدم وجود السوق الثانوي الإسلامي

عدم وجود أدوات قصيرة الأجل لأستثمار لتوفير السيولة

عدم وجود تسهيلات المقرض الوحيد

البطء في تطوير أدوات مالية إسلامية

تبادل أجل الاستحقاق

عدم وجود سوق مصرفية بين المصارف الإسلامية

للجوء الى مرابحات السلع الدولية رغم الإشكاليات في الانضباط الكامل مع مبادئ الشريعة

الوسائل التقليدية غير متوافقة مع الشريعة في بعض الوسائل

القيود الشرعية على بيع الديون والتي تمثل جزء كبير من أصول المصارف الإسلامية

الأعتماد على الحسابات الجارية بشكل كبير

**رابعا: تحديات إدارة السيولة في المصارف الإسلامية .**

تواجه إدارة السيولة في المصارف الإسلامية عدد من التحديات من أهمها ما يلي :-

التحدي الأول: العلاقة بين البنك المركزي والمصارف الإسلامية:

تعاني المصارف الإسلامية من رقابة البنك المركزي عليها حيث يتم إخضاعها للأنظمة واللوائح المعمول بها

إذ تفرض المصارف المركزية جملة من القيود وتعتبر من أهم تحديات العمل المصرفي الإسلامي القوانين والتنظيمات التي يلزمها المصرف المركزي على جميع المؤسسات المالية في إطار دورة التنظيمي حيث يمتلك المصرف المركزي كممثل للسلطة النقدية قدرة التأثير على السيولة المصرفية من خلال تزويده المصارف بالنقد المطلوب .فإذا أعتمد المصرف المركزي سياسة تقليص عرض العمالة, فأنه سيعمل على تخفيض حجم الأرصدة النقدية الحاضرة أو الاحتياجات النقدية المتوفرة لديها, وتعتمد سياسة المصرف المركزي هذه على رفع سعر إعادة الخصموبيعالسنداتالحكوميةفيالسوقالمفتوحة،ورفعنسبةالاحتياطي النقدي, ويحصل العكس في حالة توسيع عرض العملة, لأن ذلك يؤدي الى زيادة الأرصدة النقدية للمصارف ويوسع سيولتها المصرفية, بما يسمح بتوسيع قدرتها الافتراضية ومواجهة مختلف السحوبات من العملة .

**وينتحعنالعلاقةمعالبنكالمركزيمايلي:**

* سياسة الاحتياطي القانوني على الودائع الاستثمارية وضرورة التفريق بين طبيعة الحسابات القانونية والشرعية في المصارف الإسلامية عنها في المصارف التقليدية.
* سياسة الإيداع لدى المصرف المركزي والدعم قصيرا لأجل لطلبات المصارف الإسلامية من السيولة .
* مشكل الملجأ الأخير أو المقرض الأخير والذي يحتم على المصارف الإسلامية التعامل بالفائدة مع البنك المركزي لأجل إدارة السيولة قصيرة الأجل.
* سياسة العرض والإفصاح للحسابات الختامية ومراعاة المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية. وذلك أن العرض والإفصاح للحسابات في الصيرفة الإسلامية يختلي عن مثيلاتها التقليدية نتيجة اختلاف طبيعةالأصول والخصوم. لذا ينبغي تماشي سياسة الإفصاح وفق المعايير المحاسبيةالصادرةعنهيئةالمحاسبةوالمراجعةللمؤسساتالماليةالإسلامية.
* هيكلةعلاقةالمصارفالإسلاميةمعأصحابالحساباتالاستثماريةوالممولين،خاصةفيمجالتوقيعالأرباحلأنذلكيعكسمدىشفافيةالمصارفالإسلاميةوإتباعها لأسس العدالة في علاقتها مع الزبائن
* تعانيمنالقوانينالتيقدتحدمنحركتهافيجوانبالاستثمارالداخليأوالخارجي.

**التحديالثاني: غيابسوقالنقدبينالمصارفالإسلامية :-**

تملكالبنوكالتقليديةسوقنقديا،تجتمعفيهصفاتعدةأهمها:تعددالمنتجاتالمتداولة،التجربةوالخبرةالطويلةفيتداولاتهذهالأسواق،ممايسهلمعرفةالأخطاءومنثمتصحيحها.إلاأنالمصرفيةالإسلاميةبحكمحد ذاتهامقارنةبالمصارفالتقليدية، فمازالمشكلةغيابأونقصسوقنقديللتعاملاتقصيرةالأجلبينالمصارفالإسلاميةمنأكبرتحدياتهافيجانبإدارةالسيولةوالاستثمارقصيرالأجل.وبحكمعدمشرعيةأغلبالأدواتالمستعملةفيسوقالنقدالتقليدية،يبقىالرهانكبيرافيتطويروإيجادالبدائلالملائمة. وقدتمفعلامنخلالتجارببعضالدولالإسلامية،ولعلأهمهاتجربةماليزيا والسودان والبحرين .( منذر قحف, 2011, 173)

**التحديالثالث: غيابالسوقالثانويةالإسلامية:**

تحتاجالسوقالثانويةإلىتنشيطمنقبلالشركاتوالصناديقالحكومية،وينبغيتشجيعوتوعيةالمستثمرينوالمتعاملينبأهميةسوقالتداولوخلقالآلياتالمناسبة،وإيجادأدواتماليةتتماشىوأحكامالشريعةالإسلامية،كماأنالتداولفيالسوقالثانويةيمكنأنيتاحإلكترونيا.وسوقالصكوكلايمكنأنيقومويتطوردونأنتكونهناكإصداراتأوليةضخمةيمكن أن تتشكل منها السوق الثانوية للصكوك .

**التحديالرابع : مشكلالمقرضالأخير**

منأهمالمشكلاتفيالعلاقةبينالمصارفالإسلاميةوالبنكالمركزي،هوقيامهذاالأخيربدورالمقرضالملجأالأخيرللسيولة،وفقاًلآلياتالفائدةعندالبنوكالتقليدية،لكنالمصارفالإسلاميةلايمكنهاأنتعتمدعلىالفائدةكماهومعروف،وإنماتعتمدعلىمنتجاتخاليةمنالرباوالغرروسائرالمحرماتالأخرى.

ومنالحلولالمقترحةفيهذاالصددأنيقومالبنكالمركزيبتقديمخطائتمانبالمرابحة.ومفادهالاتفاقعلىسلسلةمنالمرابحاتتنفذعنطريقالوكالة،بهدفدعمالسيولةالنقديةفيالمصارفالإسلامية.وأليةهذاالمنتحتكونوفقالآتي: (موسى عيسى,2010, 4)

- يتماتفاقبينالمصرفالذييملكفائضسيولةوالمصرفالعاجز،علىتمويلعددمنعملياتالمرابحةلزبائنهذاالأخير،ضمن سقف تمويليمحدد.

 \_ منأهمشروطالاتفاق: تحديدفترةزمنيةمعينة،تحديدنسبةالربحفيالمعاملات.

- يتضمنالاتفاقتوكيلاللمصرفالإسلاميالمستفيدلشراءالسلعالتييتمتمويلهاحسبالاتفاق بينهما وبيعة .

**التحديالخامس: تعددواختلافالفتاويفيمنتجاتإدارةالسيولة:**

نتيجةتواجدالمصارفالإسلاميةفيبيئاتمختلفة،الخليجالعربي،جنوبشرقآسيا،دولالمغربالعربي...فإنرؤيةبعضالفقهاءفيالقضاياالفقهيةالمتعلقةبالمعاملاتالماليةوالمصرفيةكانتمختلفة،مماانعكسعلىمنتجاتإدارةالسيولةأيضا.فالتحديالكبيرهوالافتقارإلىتوحيدالمعاييروعدموجودإجماعبينالفقهاءوأعضاءاللجانالشرعية،حيثيعانيالتمويلالإسلاميمنعدمتوافرالتقاربفيالرأيبينالفقهاءوالمدارسالفقهيةبشأنالخدماتالماليةالإسلاميةفيمختليالبلدانوالمناطقحولالعات. 27 كماأدىضعيالتنسيقبينهيئاتالرقابةالشرعيةفيالمؤسساتالماليةالإسلامية،إلىفقدانالمرجعيةالفقهيةوتضاربكبيرفيالفتاوى. والواجبفيهذاالمقامتشكيلقاعدةشرعيةمشتركةللاجتهادالجماعيمنخلالتجمععلماءالشريعةوالمصرفيينوالباحثينالأكاديميين .(أحمد أسعد, 2009,201)

**كيفية تطبيقإدارةفعالةلإدارةالسيولة:**

فيمايليتوضيح الكيفية التي يمكنيمكنمنخلالهاتطويرواستحداثمنتجاتوآلياتلتسهيلعملياتإدارةالسيولةالمصرفية بإضافة طرق إبداعية ومجالات مبتكرة جديدة .( مجمد أبوزيد, 2008, 33)

**أولاً :- تطوير المزيد من الصكوك الإسلامية والتنويع بين أجالها.** وذلك من أجل تلبية مختلف العمليات التنموية وميزة الصكوك أنها مرتبطة بأغلب العقود والصيغ التنموية , فنجد صكوك السلم وصكوك الإجازة والمقارضة وغيرها تعتبر بديلاً عن بيع الديون المحرمة في الشريعة الإسلامية في أغلب حالاته , فعملية التصكيك عملية تنتج عنها أوراق قابلة للتداول مبنية على أصول عديمة السيولة.

وتم اقتراح الية الصكوك في دورات مختلفة لمجمع الفقه الإسلامي يمكن بناء عليها أن تستخدم لمعالجة مشكلات إدارة السيولة فمن لدية فائض سيولة يمكنهتوظيفها في شراء هذه الصكوك ومن لديه عجز يمكنه بيع جزء منها.

**ثانياً : العملعلىتطويروتنويعالمنتجاتالمالية**،حيثيعتبرالابتكارعاملامهماً فيمسيرة تطوير

 **ثالثاً** : **السعي الى أنشاء وتطوير سوق ثانوية** للتداول تتصف بالشفافية وسرعة الحصول على المعلومات الخاصة بالأوراق المالية .

**ثالثاً :تأسيسسوقنقديبينالمصارفالإسلامية:**ضرورةقياما لجهات الإشراقيةوالرقابية على النظام المصرفي بتشجيع تأسيس إنشاء سوق النقد ما بين المصارف , نظراً لأهمية النقدية والاقتصادية على الاقتصاد وأن تعمل المصارف على توفير الأليات والضمانات القوية لقيام السوق .

**رابعاً : بناء علاقات مع المصارف التقليدية** . لتنويع في منتجات بإدارة السيولة , كأبرام اتفاقيات ثنائية بين المصارف الإسلامية والتقليدية لتطوير الإيداع بدون الفائدة الربوية .

**خامساً : العمل على إنشاء سوق مالية إسلامية متطورة وكفؤة** لتلبية احتياجات المتعاملين وهي المكان الذي يتم فيه تداول الأدوات ذات أجال الاستحقاق القصير والطويل , وفيها يتم تداول الصكوك الإسلامية.

**سادساً : العمل على التنويع في هياكل الودائع التي تجذبها المصارف الإسلامية**، من خلال تقديم الحوافزللمودعينوالتنويعبينالودائع المتعددةالآجال. مما يتيح للمصارف الإسلامية التخفيف من مخاطر السيولة .

**سابعاً: إقامةبنكمركزيإسلامي،**يراعيخصوصيةالمصارفوالمؤسساتالماليةالإسلامية،ويقومبدورالمقرضالأخيرعلىأسسشرعية،ويقبلبالاحتياطاتالموافقةللشريعةالإسلاميةلدعمعملياتإدارةالسيولة.وفيحالعدمتحققهدفإقامةهذاالبنكالمركزيالإسلامي،ينبغيالحرصعلىالتعاملمعالبنوكالمركزيةالتقليديةبأدواتشرعيةتقترحها المصارف الإسلامية علي البنوك المركزية .

 **ثامناً : تصنيفالودائعواستخداماتها:**تعانيالمصارفالإسلاميةمنمشكلةعدمالتوافقالزمنيبينآجالالاستحقاق،بمعنىقدتكونالودائعقصيرةالأجل،لكنيتماستخدامهافيالتمويلاتطويلةالأجل.الأمرالذييتطلبتصنيفاستخداماتالودائعحسبآجالها،وعدمالتعاملمعهاعلىأساسسلةواحدةمنالودائع.ولوحدثالخلطبينهالنشأتمخاطرالسيولة.(محمدنجاة الله ,2010, 265)

**- نتائجالدراسة : Results of the study**

من خلا ما تم عرضة في الدراسة بعد الاطلاع بما يتعلق بإدارة السيولة بالمصارف الإسلامية من اسس وأهداف وسياسات واستراتيجيات وتحديات وأقتراحات لإدارتها بشكل فعال تم التوصل الى مجموعة من النتائج منها :-

1. إدارة السيولة هي تحقيق الملاءمة بين تحصيل السيولة في أقصر وقت وأقل سعر ممكن . بين أستثمارها وتوظيفها بشكل جيد ,
2. السيولة هي قدرةالمصرف على مواجهة الالتزامات المالية وتلبية حاجات المودعين والمستثمرين دون وقوع خسائر .
3. من أهم أدوات السيولة للمصارف الإسلامية هي المرابحة السلعية
4. تنويعالموائمةبينمبدأالسيولةفيالبنكوبينربحيةعملياتالتمويلوالاستثماربما
5. يحققربحاجيداًللمودعينوالمساهميندونتعريضالاستثماراتللخطورةوعدمالتحصيل.
6. العديد من الدول قامت بممارسة وتفعيل العمل المصرفي ومواجهة مشاكل السيولة فيها بأنشاء أسواق مالية و من أهمها دولة ماليزيا .
7. معظم المصارف الإسلامية تتبع إدارة سيولة الأصول بأفتقار العمليات المالية الإسلامية البنية التحتية الملائمة للسيولة .
8. مازال العمل المصرفي الإسلامية في بعض الدول الإسلامية والعربية يمارس بشكل ضعيف ولم يطبق بشكل فعال ومنها ليبيا.
9. يعتبروجوسوقنقدإسلاميمنأهمالمتطلباتالأساسيةللمصارفالإسلامية , وذلكلقدرتهعلىحلالعديدمنالمشاكلالتمويليةفيالآجالالمختلفةوقدرتهأيضاًعلىالاحتفاظبتشكيلةمناسبةمنالموجوداتالتيتساعدفيتقليلحجممخاطرعدمالتماثلفياجالالموارد

والاستخدامات .

1. يساعد سوق النقد الدولي الإسلامي على الموازنة بين الربحية والسيولة .
2. تعاني‬البنوكالإسلاميةمنمشكلةفي‬إدارةالسيولة،‬والمعاناةتكونفي‬أحيانكثيرةبالفائضأو العجز .‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬

**توصيات الدراسة : Recommendation of study**

1. ضرورة تعاون المصارف الإسلامية فيما بينها، وبناء اتفاقيات مع المصارف التقليدية لتسهيل عمليات إدارة السيولة.
2. ضرورة تطوير أطر قانونية وتنظيمية لإدارة السيولة تستوعب المصارف الإسلامية على المستوى العالمي.
3. ضرورة اهتمام المشرعين والمهتمين بقضايا المصارف الإسلامية،بالعملعلىاستحداثأدواتماليةقصيرةومتوسطةالأجلتتماشىمعالشريعةالإسلامية،وتسهمفيالموائمةبينالسيولةوالربحيةوترفعمنمستوياتإدارةالسيولةفيالبنوكالإسلامية.
4. العمل على وضع إستراتيجية شاملة وفاعلة لإدارة السيولة لإدارة السيولة للأصول والألتزامات .
5. ضرورةوضعالمخصصاتوالاحتياطياتاللازمةلمواجهةالمخاطرالتييتوقعأن يواجهها المصرف الإسلامي .
6. - بناءوتطويرنموذجعمليللتعاملمعالبنوكالمركزيةمنأجلتسهيلاتالمقرضالأخير

وغيرهامنالأدواتالتيتدعمجانبإدارةالسيولة.

1. زيادة توثيق التعاون بين المؤسسات المالية في مجال إدارة السيولة ولتسوية المعاملات فيما بينها .
2. زيادة دعموتشجيعالبحوثوالدراساتالتيتهدفإلىتطويروابتكارمنتجاتتساعدعلى
3. إدارةالسيولة. والخروج بمقترحات تعمل على زيادة فعالية المصارف الإسلامية .
4. يجب علىالبنوكالمركزيةفيالدولالإسلاميةبشكلعاموالدولالعربيةبشكلخاص،تأسيسمراكزلإدارةالسيولةتعملعلىتلبيةمتطلباتالسيولةفيالمؤسساتالماليةالإسلامية.

**قائمة المراجع :References List**

**أولاً: المراجع العربية.**

**- جمال الدين عطية، البنوك الإسلامية، بين الحرية والتنظيم، التقليد والاجتهاد، النظريةوالتطبيق**

**-طارق الله خان وحبيب أحمد، إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية،**

 **البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث, الطبعة الأولى 2003.**

\_ **جمعهمحمودالزريقي2009مبعنوان موقفالتشريعالليبيمنقيامالخدماتالماليةالإسلاميةوفقالقانون المصارفرقم (1) لسنة 2005 مبمؤتمرالخدماتالماليةالإسلاميةالثاني.**

* **الكور،عزالدينمصطفى، (2008). تقدير عدم الكفاءة على مستوى التكلفة والربح، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية، طرابلس-ليبيا 29-30/6/2008.**
* **موسى أدم عيسى, سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات, مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني ,ليبيا ,2010 .**
* **منذر قحف أساسيات التمويل الإسلامي, الأكاديمية العالمية ,2011.**
* **محمد نجاة الله صديقي, بحوث في النظام المصرفي, مركز النشر العلمي ,جامعة الملك عبدالعزيز,2010.**
* **عبد الرحمن العزاوي ,المخاطر للصيرفة الإسلامية**
* **رضا أبو أحميد, إدارة المصارف , دار أبن الأثير ,جامعة الموصل 2005 .**
* **عبد الملك منصور المصعبي, العمل بالصكوك الإسلامية على المستوى الرسمي, جده ,2010)**
* **أكرم لآل الدين ,إدارة السيولة في المصارف الإسلامية, جده ,2010**

**ثانياً المراجع الأجنبية**

**1-Brandon Davies, Liquidity Management in Islamic Finance: Challenges for Design and Implementation, Bank Negara Malaysia High Level Conferenceon Financial Stability, Malaysia, 2009**

**2-Sayd farouk, Islamic bank treasury and liquidity management, the 18 th international Islamic finance forum,UK, 2010**